Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الفعل المقاولاتي كداعم لسياسة التشغيل في الجزائر

The entrepreneurial action as support for employment policy in Algeria

MOHAMMEDI Kamel محمدي كمال
University of Algiers 2 جامعة الجزائر2
Laboratoire SORGAM مخبر علم الاجتماع المنظمات و المناجمنت
extrakamel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2019-09-25 تاريخ القبول : 2019-12-29

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع المقاولاتية في الجزائر، و هو يهدف أساسا إلى التعريف بالفعل الاجتماعي و منه التعريف بالفعل المقاولاتي وفق مختلف المقاربات السوسيو اقتصادية بصفة عامة، مع التعريج على بعض الدراسات التي تناولت بالتحليل المقاول الجزائري بصفة خاصة و كذا إبراز العلاقة التكاملية بين المشاريع المقاولاتية و برامج التشغيل المعتمدة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الفعل الاجتماعي، المقاول، سياسة التشغيل، المقاولاتية.

Abstract :

This paper deals with the entrepreneurship in Algeria, we first try to speak about the Entrepreneurial Action presented in different socio-economic approaches, then we clarify the complementary relationship between entrepreneurial projects and employment programs at Algeria.

Keywords: entrepreneurship; social action; entrepreneur. employment policy.

1.مقدمة:

تباينت دراسات الباحثين المهتمة بالفعل المقاولاتي في شتى حقول المعرفة العلمية سواء الاقتصادية، القانونية، أو السوسيولوجية. كما أن اهتمام الحكومات بالمقاولة أصبح كبيرا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه المقاولات في دعم و تطوير الاقتصاد الوطني لديها.فالمقاول فاعل اجتماعي و اقتصادي على حد سواء لذا نجد عديد الدراسات لدى علماء الاجتماع و علماء الاقتصاد والتي تضاف إلى رصيد المعرفة العلمية باستمرار.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر كانت محفزا كبيرا لتزايد عدد المقاولين الجزائريين خاصة بعد الامتيازات الضريبية و المالية الممنوحة للشباب المقاولين من خلال أجهزة الدعم لتشغيل الشباب و العديد من الصناديق المالية . لذا يقع على كاهل المقاولات تجسيد إستراتيجية الحكومة الجزائرية في التقليص من نسبة البطالة المتفاقمة في سبيل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.

تتحدد الدراسة الحالية للبحث في الفعل المقاولاتي بالجزائر ومدى مساهمة المشاريع المقاولاتية في سوق العمل ودعم سياسات التشغيل الجزائرية.

فالمقاولة كتنظيم اجتماعي واقتصادي تواجه اليوم تحديات كبرى تجعلها وجها لوجه أمام رهانات تجبرها على التكيف مع الواقع الجديد الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري من جهة وكذا التطور السريع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي بانعكاساته و تداعياته على الاقتصاد الوطني الجزائري. ويتجلى اهتمام الدولة بالفعل المقاولاتي من خلال تشجيع إنشاء المقاولات و دعمها وتحفيز المقاولين ماديا و معنويا في إطار سياسة وطنية رشيدة و معقلنة تساعد على التجسيد الفعلي للمشروع المقاولاتي في الواقع.

إن المقاولة بالإضافة إلى إنتاجها سلعا و خدمات، تنتج واقعا اجتماعيا بداخلها قد يكون واقعا صعبا مليئا بالصراعات و التوترات، و قد يكون عكس ذلك تماما حيث توفر المقاولة فضاء محفزا يشجع الفاعلين بداخله على العطاء و التفاني وتطوير العلاقات الاجتماعية نظرا للشعور بالرضا و تحقيق الذات و إشباع الرغبات النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية. فهذه العلاقات الاجتماعية داخل الممارسة المقاولاتية هي نتاج للثقافة السائدة في المجتمع و هي منتجة لثقافة خاصة بالمقاولة من خلال الفعل الجماعي لمختلف الفاعلين. هذا الفعل الاجتماعي هو وسيلة لتحقيق أهداف المقاولة كتنظيم. لذا يترتب علينا فهم

الفعل الاجتماعي الذي ربطه ماكس فيبر بالموقف الاجتماعي و الذي اعتبره فلفريدو باريتو الوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجي. و من هنا نتساءل:

ما هو مفهوم الفعل الاجتماعي عند كل من فيبر و باريتو؟

لقد اعتبر كل من فيبر و باريتو أن الفعل الاجتماعي هو موضوع علم الاجتماع، و سنحاول لاحقا أن نشرح و باختصار المقاربة النظرية التي طرحها كلاهما، و ذلك لفهم الفعل الاجتماعي و منه فهم الفعل المقاولاتي و معرفة الدور الذي يلعبه المقاولون الجزائريون في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالمقاول الجزائري شريك محوري للحكومة الجزائرية في تثمين المشاريع التنموية الاقتصادية الوطنية في مختلف القطاعات المنتجة لرأس المال المالي الوطني؛ وقد سطرت الجزائر عدة برامج و مخططات تنموية منذ الاستقلال و إلى يومنا، و كذا اعتمدت عدة سياسات للتشغيل تهدف إلى امتصاص البطالة من خلال صناديق الدعم المختلفة و تشجيع المبادرات الفردية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ومن هنا نتساءل:

هل يساهم الفعل المقاولاتي في دعم سياسة التشغيل بالجزائر أم على العكس من ذلك تماما؟

إن المقاول من خلال مشروعه لايسعى إلى تحقيق أهدافه الشخصية فحسب بل يدفع بالمصلحة العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية و تحقيق النجاعة و الجدوى. فنجاح المقاولة هو عامل أساسي في التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و يتجسد ذلك من خلال معدلات الاستثمار و الميزان التجاري و توفير مناصب الشغل للتخفيف من حدة البطالة و إدماج الأشخاص في السيرورة الاجتماعية و الاقتصادية.

2. الفعل الاجتماعي:

1.2. الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر(1864-1920):

يعتبر ماكس فيبر أول من رأى بوضوح أهمية مفهوم الفعل.[1] إذ يعرف علم الإجتماع في كتابه "الاقتصاد و المجتمع" على أنه: " العلم الذي يسعى إلى فهم الفعل الإجتماعي و تفسيره لكي يصل إلى تفسير سببي لمساره و نتائجه"[2]

كما عرف فيبر الفعل الاجتماعي على أنه: " سلوك إنساني ظاهر و مستمر.. يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتيا. فالسلوك الذي يخلو من المعنى الذاتي لا ينتهي إلى الدراسة السوسيولوجية المعمقة... الفعل الإجتماعي هو ضرب من السلوك يتضمن معنى للفاعل نفسه..."[3]

فإذا كان إيميل دوركهايم يدرس الظواهر الإجتماعية على أنها أشياء موضوعية، فإن ماكس فيبر يدرس الفعل الإجتماعي الذي يتحقق بالتفاعل بين الفرد و غيره. فيتخذ الفعل معنى ذاتيا و غرضيا، و بهذا يكون فيبر قد انتقل بعلم الإجتماع من عالم الأشياء الموضوعية إلى الأفعال الإنسانية، أي أنه انتقل من الموضوع إلى الذات. و يكون فيبر قد أحدث قطيعة ابستمولوجية بتأسيسه لسوسيولوجيا الفهم.[4]

لقد أوضح فيبر منهجه السوسيولوجي عندما عرف علم الإجتماع على أنه العلم الذي يسعى إلى فهم الفعل الإجتماعي بالتأويل، لتأويله و تفسير مساره تفسيرا سببيا.

ومن هنا، نرى أن ثمة ثلاث خطوات منهجية هي: الفهم، التأويل و التفسير السببي. و قد حدد لنا ماكس فيبر من خلال دراسته للفعل الإجتماعي أربعة أنماط هي:

1) الفعل التقليدي: و هو الفعل الذي ينبني على العادات و المعتقدات و التقاليد، بحيث يصبح الفعل عملية ميكانيكية و الفاعل ليس بحاجة إلى أن يدرك الهدف أو القيمة المتعلقة بفعله، لأنه يخضع لطقوس معينة. مثلا: المصافحة اليومية بالأيدي.
2) الفعل العاطفي أو الوجداني: و هو فعل توجهه العاطفة و رد الفعل الانفعالي للأفراد، و يكون تعبيرا عن حالة عاطفية ما.
3) الفعل العقلاني بالنظر إلى قيمة: هو فعل أخلاقي يتجه نحو القيم، و يرتبط بهدف ما ضمن نظام القيم، يؤديه الفاعل بإخلاص نظرا لامتثاله للقيم الإجتماعية و الثقافية السائدة كما هي، و يعتبر أن التخاذل عن أدائه هو نوع من العار. فالعقلانية هنا، هي خارجية متجسدة من الضمير الجماعي، غير أن الفعل اختياري

و إرادي حسب فيبر و ليس حتميا كما هو الحال عند دوركهايم.

4) الفعل العقلاني الهادف: هو الفعل الرشيد، الذي يسعى إلى تحقيق غاية و هدف معين، فالفاعل هنا يدرك هدفه بوضوح، إذ أنه يستعمل الوسائل المتاحة و المناسبة بالنظر إلى المحيط الخارجي و الأهداف المسطرة و معرفة مواقف و سلوكات الأشخاص الآخرين معرفة صحيحة من قبله، وهذه عقلانية موضوعية.

2.2. **الفعل الاجتماعي عند فلفريدو باريتو(1848-1923):**

يعتبر باريتو أن الوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجي هي الفعل الاجتماعي وهو بهذا يقترب من تصورات ماكس فيبر. فموضوع السوسيولوجيا عند باريتو هو الفعل الإنساني أو التصرف الفردي داخل السياق المجتمعي.[5]

و يميز باريتو بين الأفعال المنطقية العقلانية من جهة، و الأفعال غير المنطقية من جهة أخرى. إذ تتميز الأفعال المنطقية بالملاءمة الذاتية و الموضوعية بين الوسائل و الغايات،

مثلا: فعل المقاول الذي يقرر تطبيق تقنية جديدة لتخفيف تكاليف إنتاجه. و يفرض باريتو ثلاثة شروط لكي يكون الفعل منطقيا أو عقلانيا:[6]

- أن يعطي الفاعل هدفا شخصيا لفعله، و ينظم سيرورته بوعي منه.
- أن الملاحظ الخارجي، و الذي يمتلك مجموع المعارف العلمية يحدد الهدف الموضوعي للفعل لحظة حدوثه.
- أن يكون الهدفان متطابقين.

فالمقاول لدى باريتو يبحث عن أكبر قدر من الربح عن طريق تركيب عوامل الإنتاج التي يشتريها بسعر السوق من أجل إنتاج سلع يبيعها بسعر السوق.ففي ظل المنافسة التامة، ليس للمقاول تأثير على الأسعار بل هي معطى يتخذه المقاول لتحديد تقنيات الإنتاج وكذا كمية المشتريات و المبيعات.[7]

3. الفعل المقاولاتي في الجزائر:

1.3. مفهوم المقاول:

يعتبر كل من كانتيو(R.Cantillon) و ساي (J.B.Say) من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا تصورا حول مفهوم و وظيفة المقاول، فالمقاول حسب كانتيو و ساي هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر كانتيو عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه سواء كان في المجال الزراعي، الحرفي، التجاري، أو غيرها من الميادين، بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد. ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار، وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخيل التي سيتحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.[8]

كما نجد أعمال مارشال A. Marshall (1898) الاقتصادي البريطاني الذي يعتبر أن المقاول ذو روح تسييرية لا تسمح له بتنظيم مؤسسته فحسب بل بتنظيم محيطه. فهو يتداخل مع المسير في المؤسسات الكبيرة كونه يملك صفات المنظم للعمل والإنتاج، كما يرجع مارشال إلى دور المقاول المبدع.[9]

وقد أحدث شومبيتر (Joseph Schumpeter) الاقتصادي النمساوي (1883-1950) قطيعة، إذ لا يعتبر أن المحفز الرئيسي للمقاول هو الربح فحسب، بل يعتقد أن الميزة الرئيسية للمقاول هي البحث عن خطط وتدابير جديدة لعوامل الإنتاج؛ فالمقاول هو شخص مبدع، فهو من يكتشف أسواقا جديدة، وطرقا جديدة لتنظيم مؤسسته.[10]

في حين نجد ماكس فيبر يربط مفهوم المقاول باختيار الإله ،فيرى أن الرأسمالية هي التنظيم العقلاني للنشاط من طرف المقاول ويفسر الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية بسبب بروز فكر خاص وهو تبني الفكر البروتستانتي.[11]

ويرى كيرزنر (Kirzner) أن المقاول حساس للفرص، فالمقاول هو من يستغل الفرص التي تكون في حالة عدم توازن، وبنشاطه

يشجع للوصول لحالة التوازن. فللمقاول دور الموازن بتفاديه للأخطاء التي وقعت في الماضي وبتمييز فرص الربح. وأهم ميزة للمقاول هي قدرته على تحليل فرص الربح الموجودة، ومعرفته بالفرق بين سعر الإدخال (الشراء) وأسعار البيع (الإخراج). وهو يكتشف هذه الفرص بفضل خبرته لمراحل السوق.[12]

لذا فالمقاول هو شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في:

- صنع منتج جديد.
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج.
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق.
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة.
- إنشاء تنظيمات جديدة.

2.3. تعريف المقاولة:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المقاولاتية مثلما تعددت تعاريف مفهوم المقاول؛ وفيما يأتي عرض لبعض المقاربات التي طرحت تعريفا لمفهوم المقاولة:
المقاولة هي وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية و مادية و معنوية، تمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع بذمة مالية وتنتج سلع و خدمات في محيط محدد.[13]

كما تعرف المقاولاتية على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.[14]

إننا إذا تناولنا المقاولة ككيان اجتماعي نجدها مجتمعا صغيرا لها ثقافتها الخاصة بها،، فهي تنتج أفكارا و قيما و تصورات ، تفرز علاقات اجتماعية و أنساق الثقافات ، كما تشبع رغبات نفسية و حاجيات للأفراد المتفاعلين داخلها، إنها مؤسسة اجتماعية منتجة لعلاقات السلطة و منتجة لمجموعة قيم و أنماط سلوك مختلفة.

3.3 سوسيولوجيا الفعل المقاولاتي في الجزائر:

عرفت الجزائر عدة برامج حكومية لدعم الفعل المقاولاتي و ذلك لتشجيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص و التي كانت من بين التوجهات للسياسة الاقتصادية من خلال المخطط الخماسي الأول و التي نصت على " تشجيع القطاع الخاص الوطني للمساهمة في التنمية".[15]

ولكي يتسنى لنا الحديث عن المقاولاتية في الجزائر، سنحاول التعريج على بعض المقاربات السوسيولوجية التي تناولت بالدراسة موضوع الفعل المقاولاتي بالجزائر نذكر منها:

- **تحليل بيار بورديو Pierre BOURDIEU:**

لقد اهتم **بورديو** كثيرا بدراسة المجتمع الجزائري، و يظهر ذلك جليا من خلال مؤلفاته في هذا الصدد و التي نذكر منها: سوسيولوجيا الجزائر(la sociologie de l'Algérie) و العمل و العمال الجزائريون (Travail et travailleurs algériens). وقد خلص بورديو إلى أن المقاولة موجودة كفعل نظرا لغياب المؤسسات الاقتصادية و حدد شرطين للمقاول وهما: القدرة على القيادة و الكفاءة التقنية، كما ميز بورديو الخاصية العائلية للمقاولة الجزائرية و أن التمركز المقاولاتي كان في الحرف التقليدية و صناعة الجلود.[16]

- **دراسة عبد اللطيف بن أشنهو:[17]**

خلص بن أشنهو في دراسته إلى تصنيف المقاولين الجزائريين إلى أصناف هي:

- المقاول المدعم من الأسرة.
- المقاول السياسي.
- المقاول الجامعي.
- المقاول المغترب.
- مقاول القطاع العمومي.
- المقاول المتفتح.
- المقاول المغامر.

- **دراسة جان بيناف Jean PENNEF:[18]**

درس بيناف عينة من المقاولين الجزائريين بهدف معرفة ظروف تشكل هذه الفئة مستخدما متغيرات: المسار الاجتماعي، الأصل الاجتماعي، المستوى التعليمي... و قد توصل الباحث غلى تحديد الأصول التالية:

- المقاولون التجار.
- المقاولون العمال.
- المقاولون غير المسيرين.

في حين خلص الباحث إلى جملة من النتائج وهي:

- الروح العائلية التي تتميز بها المؤسسة.
- المحافظة على سرية المشاريع.
- غياب تكوين مهني للمقاولين.
- الاحتكاك بالقطاع العمومي.

4. سوق العمل و سياسة التشغيل بالجزائر:

يعتبر سوق العمل المجال الذي يحصل فيه التفاعل بين طلب العمل(من قبل الباحثين عن العمل أو البطالين) و عرض العمل(من قبل المستخدمين و أرباب العمل) لعرض القدرات و المهارات مقابل شروط الاستخدام، و قد يكون ذلك بصفة مباشرة أو عن طريق وكالات التشغيل. في حين تعبر البطالة عن نسبة القوى العاملة التي لا تمارس نشاطا اقتصاديا مدفوع الأجر، فهي ظاهرة اجتماعية تمس فئة من الأفراد القادرين على العمل و لايجدونه.

إن اتجاهات سوق العمل تؤثر بصفة مباشرة على تنمية المجتمع، كونها عاملا أساسيا عند وضع سياسات التشغيل في مختلف البرامج التنموية، و ذلك للحد من مستويات البطالة و ما يترتب عليها من تحسين للحياة الاجتماعية للأفراد و دمجهم في السيرورة الاجتماعية و الاقتصادية.

و سنحاول فيما يأتي تجلية دور الفعل المقاولاتي في تقليص نسبة البطالة و ذلك من خلال توفير مناصب العمل و دعمه لسياسة التشغيل في الجزائر و نذكر فيما يلي بعض البرامج التشغيلية التي اعتمدتها الجزائر:

- مكاتب اليد العاملة.
- التعاونيات الشبانية.
- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- الشبكة الاجتماعية.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- عقود ما قبل التشغيل.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

في حين نجد أن الحكومة استحدثت عدة أجهزة و صناديق لدعم المشاريع المقاولاتية و إنشاء المؤسسات نذكر منها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

و لو تتبعنا توزيع الأفراد المشتغلين في القطاع الخاص نجد نسبته أعلى من القطاع العام كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01): توزيع فئة السكان المشتغلين في الجزائر-سبتمبر 2016[19]

الجنس / قطاع النشاط	الإناث		الذكور		المجموع	
عمومي	1188000	62.1	3167000	35.5	4355000	40.2
خاص- مختلط	724000	37.9	5766000	64.5	6490000	59.8
المجموع	1912000	100	8933000	100	10845000	100

يظهر الجدول حسب التصنيف القانوني لقطاع النشاط، هيمنة القطاع الخاص بنسبة 59.8% مقابل 40.2% في القطاع العام،

وهذا راجع لتبني الدولة لسياسة اقتصاد السوق و دعمها للمشاريع المقاولاتية في القطاع الخاص.

نستنتج مما سبق، أن نسبة المشتغلين في القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام و بالتالي فإن المشاريع المقاولاتية تساهم بصفة مباشرة في سوق العمل كونها توفر أكبر نسبة من مناصب العمل.

و لو تتبعنا تطور المشاريع و المناصب المستحدثة في القطاعين الخاص و العام من 2002-2015 حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نجد أن القطاع الخاص يبقى مهيمنا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(02): تطور المشاريع و المناصب المستحدثة في القطاعين الخاص و العام ما بين 2002-2015[20]

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة%
الخاص	59047	98	868986	84
العمومي	1095	1.8	120055	12
المختلط	97	0.2	44975	04
المجموع	60239	100	1034016	100

نلاحظ من خلال الجدول، أن نسبة مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الخاص هي 84%، لتليها في القطاع العمومي بنسبة 12%، لتقل هذه النسبة إلى 04% في القطاع المختلط.

نستنتج مما سبق، أن القطاع الخاص يساهم بأكبر نسبة في استحداث مناصب شغل جديدة، و بالتالي المساهمة في تقليص نسبة البطالة و دعم السياسة التشغيلية بالجزائر.

خاتمة:

إن الاهتمام بالفعل المقاولاتي أصبح من أولويات الدول و الحكومات في صياغة برامجها التنموية و مختلف قوانينها، و ذلك عن طريق مرافقة المشاريع المقاولاتية خلال صيرورتها، خاصة لدى الشباب الذين لجأووا لإنشاء مقاولاتهم للتخلص من البطالة، و بالتالي فإن الفعل المقاولاتي يكون قد ساهم في دعم سياسة التشغيل عبر توفير مناصب عمل من خلال:

- المؤسسات المنشأة من قبل المقاولين الجدد.
- تشغيل العمالة العاطلة(مناصب عمل للأفراد).

بالإضافة إلى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا سيما رفع الدخل القومي و تحسين المستوى المعيشي للأفراد المقاولين و المجتمع ككل.

التوصيات:

انطلاقا مما سبق، و بهدف إثراء الموضوع، يمكننا صيغة التوصيات التالية:

- وضع مقررات دراسية حول المقاولاتية في مراكز التكوين المهني لتحفيز المتمدرسين على إنشاء مؤسساتهم الخاصة و من ثم مرافقتهم خلال مختلف المراحل.
- انتهاج سياسة رشيدة لتشجيع النشاط الاقتصادي و تحقيق التوازن الجهوي في جميع مناطق الوطن.
- إزالة العراقيل الإدارية التي يواجهها المقاول خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاستثمارية و اعتماد قروض تتماشى مع متطلبات الأفراد.
- التخفيف من الأعباء الضريبية على الجميع دون تميز خاصة المؤسسات المصغرة.
- تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة داخل المقاولات.

الملاحق:

- الجدول (01): توزيع فئة السكان المشتغلين في الجزائر-سبتمبر2016.
- الجدول(02): تطور المشاريع و المناصب المستحدثة في القطاعين الخاص و العام ما بين 2002-2015

قائمة المراجع:

- بودون ريمون، ف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1986.
- حمداوي جميل، أسس علم الاجتماع، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، المغرب، 2015.
- مصباح عامر، علم الاجتماع الرواد و النظريات، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- دباح نادية، ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر"3"، 2011-2012.
- رحماني إسحاق، المقاولة في القطاع الخاص و علاقتها بتنمية مجتمع العمل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2016-2017.
- خذري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية-المسارات و المحددات- ،الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي 2013.
- سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة ورقلة 2006-2007.
- شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
- عدمان رقية، المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية و الروح الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة الجزائر2، 2013-2014.
- محمدي كمال، المقاولاتية و إسهاماتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017.
- ONS : Activité et emploi et chômage en septembre 2016, N 763, Alger 2016, Lien : http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf
- Steiner Philippe, La sociologie économique, Editions La Découverte, Paris, France.2011.
- RASOLONOROMALAZA Béni Zafindravanoela , Le rôle de l'entrepreneur dans les pays en développement, Thèse de Doctorat, UFR Sciences de l'Homme et de l'Environnement, UNIVERSITE DE LA REUNION. France , octobre 2011.

الهوامش

[1] بودون ريمون، ف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1986، ص435.

[2] مصباح عامر، علم الاجتماع الرواد و النظريات، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص151.

[3] مصباح عامر، مرجع سابق، ص 153.

[4] حمداوي جميل، أسس علم الاجتماع، شبكة الألوكة، الطبعة الأولى، المغرب، 2015، ص117.

[5] حمداوي جميل، مرجع سابق، ص182.

[6] Steiner Philippe, La sociologie économique, Editions La Découverte, Paris, France, p22.

[7] Steiner Philippe, Ibid.p25.

[8] دباح نادية، ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2000-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر"3"، 2011-2012، ص16.

[9] RASOLONOROMALAZA Béni Zafindravanoela , Le rôle de l'entrepreneur dans les pays en développement, Thèse de Doctorat, UFR Sciences de l'Homme et de l'Environnement, UNIVERSITE DE LA REUNION. France , octobre 2011.p47.

[10] RASOLONOROMALAZA Béni Zafindravanoela, Ibid. p-23.

[11] سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة ورقلة 2006-2007.ص33.

[12] سلامي منيرة، مرجع سابق، ص36.

[13] شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 18.

[14] خذري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية-المسارات و المحددات- ،الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي 2013.ص4.

[15] محمدي كمال، المقاولاتية و إسهاماتها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017، ص81.

[16] رحماني إسحاق، المقاولة في القطاع الخاص و علاقتها بتنمية مجتمع العمل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص66.

[17] عدمان رقية، المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية و الروح الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة الجزائر2، 2013-2014، ص53.

[18] محمدي كمال، مرجع سابق، ص34.

[19] ONS : Activité et emploi et chômage en septembre 2016, N 763, Alger 2016, p4. Lien : http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf

[20] رحماني إسحاق، مرجع سابق، ص186.